



**الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة  
والتشغيل ( المحدثه )**

## تقديم

إنطلاقاً من المهام المنوطة بمنظمة العمل العربية وفق ما أقره دستورها المؤسس، ومن التزامها المتواتر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وبالمكانة التي يحتلها تأهيل رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والعمل اللائق. يأتي تحديث الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في ظرفية تتسم بأزمات صحية واقتصادية عالمية متتالية، مما دفع بمعدلات البطالة للارتفاع. ومع التحولات المتسارعة للثورة التكنولوجية التي أثرت بعمق على أسواق العمل إضافة لتداعيات أزمة التغير المناخي، يأتي اعتبار التطلع لتنويع الاقتصادات العربية بالتوجه نحو تطوير الاقتصاد الرقمي والبيئي كاستجابة لهذه التغيرات.

فبعد عشرين عاماً من إقرار استراتيجية عربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في عام 2003، وتنفيذاً للقرار رقم (1650) الصادر عن مؤتمر العمل العربي في دورته (46) بالقاهرة، لعام 2019، والقاضي بتحديثها بناء على الأسس التالية:

**أولاً:** ما راكمته منظمة العمل العربية من اجتهادات ورؤى متمثلة في توصيات مؤتمراتها، وما عقدته من ندوات قومية، وما أنجزته من دراسات في السنوات الأخيرة.

**ثانياً:** ما خلصت له التقارير العربية الدورية حول التشغيل والبطالة الصادرة خلال العقد الأخير.

**ثالثاً:** ما أكدت عليه عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل العربية القطاعية التي وضعت من طرف مؤسسات العمل العربي المشترك، بما يحقق التكامل المطلوب.

**رابعاً:** ما عبرت عنه أطراف الإنتاج الثلاثة من التزامات بالعمل المشترك لتنمية فرص التشغيل والعمل اللائق.

**خامساً:** التجاوب مع تطلعات الشباب العربي للحصول على تعليم جيد النوعية بما يمكنهم من فرص الاندماج السلس في الحياة العملية، والحد من كافة أشكال التمييز للتمتع بمبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والعيش في بيئة سليمة.

يأتي تحديث الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، في إطار حقيقة مفادها أن الاقتصاد العربي في العشرين سنة الأخيرة، شهد ويشهد ارتفاعاً في مؤشرات اندماجه في الاقتصاد العالمي. وهذا الاندماج جعله شديد التفاعل مع ما يجرى من التطورات المتسارعة في العالم والمدفوعة بمحركات الثورة الصناعية الرابعة.

ترتكز هذه الاستراتيجية المحدثة على (10) منطلقات أساسية و25 هدفاً، تفرع عن كل هدف عدد من البرامج. وقد أوصت الاستراتيجية كذلك بوضع آليات التنفيذ للاسترشاد بها على المستوى الوطني والعربي وعلى مستوى منظمة العمل العربية على مدى 10 سنوات، كما قررت إمكانية مراجعة بعض عناصرها كلما اقتضت الضرورة ذلك.

بهذا المحتوى الطموح، تشكل الاستراتيجية إطاراً استرشادياً لدعم الجهود في سبيل تنمية القوى العاملة وتشغيلها في الدول العربية. بهدف

خلق المزيد من فرص العمل المنتجة واللائقة، كأبرز تحدي يواجهه الوطن العربي.

وإذ نضع هذه الاستراتيجية أمام أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبين يدي مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الصلة ولكافة المعنيين، يحدونا طموح قوي في أن نرى كل أشكال التعبئة لتحقيق الغرض من وضعها. ومن جانبنا سنعمل في المنظمة على وضع كل الآليات المناسبة للتتبع والتقييم، وتقديم كل أوجه الدعم والمواكبة للدول العربية لتحقيق غاياتها وأهدافها.

**" والله ولي التوفيق "**

**فايز علي المطيري**

**المدير العام لمنظمة العمل العربية**

## تمهيد

تنبني أسس هذه الاستراتيجية على رؤية مفادها أن العالم شهد منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، نشأة وتطور مكونات اقتصاد جديد تقوده محركات ما أصبح يطلق عليه بالثورة التكنولوجية ، تمتاز عن سابقتها بالسرعة الفائقة في الانتشار، وبالقدرة على تطوير الحلول المبتكرة.

وستفرض هذه الثورة إعادة هيكلة اقتصادية شاملة ، وبروز محركات اقتصادية جديدة بتداعيات متعددة على أسواق العمل. كما يتوقع أن تجعل هذه الثورة من الدور البشري في عدد من القطاعات الصناعية، مقتصرًا على الابتكار والرقابة والتدقيق، يتضح ذلك في المصانع الذكية التي دخلت الخدمة أو الجاري تطويرها، لن تكون في حاجة لعمالة كثيفة في سلاسل الإنتاج لأنها تنجز أعمالًا متكررة ويديوية ، ومما سيقص أو سيلغي عددا من فرص العمل التي أصبح العديد منها يوصف بـ "الوظائف البسيطة". ومقابل ذلك يرشح أن تخلق هذه الثورة، فرصا جديدة للنمو الاقتصادي حيث ستستحدث مهنا ووظائف جديدة وبمواصفات ومسميات جديدة، وهو ما يفرض تطويرا للمهارات وتدريبًا مستمرًا للتكيف مع متغيرات واحتياجات سوق العمل المتجددة.

ومع هذه التحولات، نشأت مخاوف عدة من بينها إمكانية استبدال اليد العاملة بأدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وهيمنة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وما يمكن أن ينتج عن هذه الهيمنة، من تعميق الهوة بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة، وتقوية قدرة المؤسسات العالمية الرائدة في المجال على بسط هيمنتها، كما نشأت مخاوف تتعلق بتطور قدرات الذكاء الاصطناعي، إذا لم يتم التحكم فيه بما يخدم الإنسانية أولاً وأخيراً.

وأكدت بعض الدراسات، بأن الوظائف الناشئة عن هذه الثورة ستكون ربما أقوى مما سيتم تقويضه، وتقرر دراسات أخرى بأن هذه الثورة ستعرض الكثير من الوظائف لخطر الاندثار، مستشهدة في ذلك بأن 60% من العمال اليوم يعملون في مهن لم تكن موجودة في سنة 1940. كما أن الآثار المستقبلية للتكنولوجيات الجديدة على سوق العمل ستعتمد بالأساس على الخيارات والإجراءات المتخذة من طرف الدول، ولن تقوّض التكنولوجيات كل المهن، بل سيكون مطلوب تطوير تلك المهن ومهارات من يمارسها، والإعداد الجيد لتكوين الأجيال الجديدة من القوى العاملة متوافقة مع الوظائف الجديدة.

لقد أتاح الاقتصاد الرقمي نمو العمل المستقل أو الحر، حيث عرف هذا الأخير نموا كبيرا وأصبح يستقطب 12% من قوة العمل العالمية. حيث نما في السنوات الأخيرة مصطلح يطلق عليه "العمال المستقلون" freelancers.

ومن مميزات هذه الثورة كذلك، أن دور الإبداع والابتكار أصبح يساهم وبنسب كبيرة في عملية الإنتاج أكبر من مساهمة رأس المال والموارد الطبيعية. حيث أن أحد محركات الاقتصاد الجديد، أصبح يعتمد على عنصر جديد، وهو عنصر الابتكار مع جيل جديد من رواد الأعمال.

فعلى سبيل المثال، هناك عدد من المنصات والوسائط الرقمية المهيمنة اليوم، لم تؤسس في بدايتها برأسمال مالي أو موارد طبيعية، بل بعقل بشري معرفي مبتكر. ومع هذه الميزة نمت وتطورت ريادة الأعمال.

أن سوق العمل العربي دخل في زمن من التحولات بفعل التوجه المتزايد نحو استعمال مختلف التكنولوجيات الحديثة. وبالتالي نشأة وظائف جديدة تتطلب مهارات بدورها جديدة، وعدد منها بفرص عمل

غير قياسية مما قد يهدد تنمية شروط العمل اللائق.

أما الصناعة الاستخراجية النشيطة في عدد من الدول العربية، فيعد أن تقلصت فرص العمل بها مع دخول الأتمتة بشكل واسع في مرحلة أولى، يرشح أن تتأثر في الأمد القريب والمتوسط، وأن يتراجع دورها التشغيلي، خاصة تلك التي تقوم على استخراج الوقود الأحفوري بفعل التراجع المتوقع في الطلب على هذا النوع من الطاقة، مع التوجه العالمي لاعتماد طاقات بديلة نظيفة متجددة للحد من الاحتباس الحراري. وهو أحد المجالات التي يمكن أن تتطور فيها الدول العربية، بفعل مناخها المساعد والذي يوفر إمكانيات كبيرة لإنتاج الطاقات المتجددة إلى جانب الفرص التشغيلية الإضافية التي أصبحت متوفرة من خلال تطوير الاقتصاد الدائري والأزرق.

ومع هذه التحولات أخذت أنماط العمل الجديدة ونوعية الوظائف ومسمياتها ومؤهلاتها الجديدة وعلاقات العمل، تشكل أحد العناوين البارزة لأسواق العمل العربية، وقد سرّعت جائحة كوفيد-19، من هذه التحولات في عالم العمل وفي بيئة وشروط العمل، حيث انتشر العمل عن بعد، وتطور لدرجة أن العديد من المؤسسات اعتبرته منتجا لها واعتمده حتى بعد جلاء الجائحة.

ومع النمو غير المسبوق للمنصات الرقمية خاصة في مجال التجارة الإلكترونية انتشر العمل الحر عبر الأنترنت. فالعمل بالمنصات الرقمية، أصبحت له اليوم قدرة على توفير فرص العمل مقارنة بباقي القطاعات. وفي هذا المجال تعتبر الوظائف فاقدة لشروط العمل اللائق ولا تخضع لمعايير وشروط العمل في اتفاقيات العمل الدولية والعربية وتشريعات العمل الوطنية. إذ تحدد المنصات شروط وظروف العمل للعمال المتعاقدين معها، ومنها الأجور ووقت العمل

وفض المنازعات وتعتبرهم عمال مستقلين بذاتهم<sup>1</sup>. أصبح مؤكد اليوم، أن التحديات التي أضحى يواجهها الوطن العربي في تطلعه للحد من البطالة وفي الاستجابة لحاجيات شبابه في الحصول على فرص عمل لائقة، يتطلب بذل جهود مضاعفة لإرساء منوال جديد للتنمية قوامه تنويع الاقتصاد، بنظام حوكمة فعالة واستثمار جيد في تنمية رأس المال البشري، وتجنب عدم الاستفادة مما يتيح هذا الاقتصاد الجديد من فرص جديدة للتنمية.

كما وجب في الآن نفسه التنبيه للآثار المترتبة على سوق العمل ومنظومة التشغيل لنضمن التوازن المطلوب للحد من المضاعفات السلبية المحتملة، وهي الرسالة الأساسية التي تمحورت حولها أهداف ومضامين الاستراتيجية المحدثة.

**اولا : تشخيص الواقع العام لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل.**

ونحن نقوم بتحديث هذه الاستراتيجية، ارتأينا استعمال التحليل الرباعي (Swot analyses) لتشخيص الواقع العام المحيط والمؤثر في تنفيذها. حيث توقفنا على نقاط القوة التي يمكن البناء عليها لربح رهاناتها، وعلى الفرص التنموية المتاحة، استحضرنا نقاط الضعف والتهديدات التي يمكن أن تبطئ أو تعرقل تنفيذ ما تضمنته من التزامات وبرامج، والتي وجب الانتباه لها للحد من تأثيراتها.

---

<sup>1</sup> بتصرف من تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2021: دور منصات العمل الرقمية في تحويل عالم العمل؛ منظمة العمل الدولية؛

<https://www.ilo.org/digitalguides/ar-ae/story/world-employment-social-outlook-2021#introduction>

## 1.1 نقاط القوة:

- المعطى الديمغرافي، حيث تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق شبابا في العالم، إذ تقل أعمار نصف سكانها عن 25 عاما، مما يتيح القدرة والانفتاح على استخدام التكنولوجيات الحديثة والتفاعل معها.
- الاهتمام بموضوع تنمية رأس المال البشري في خطط التنمية.
- شروع عدد من الدول العربية في مراجعة منوالها التنموي بتوجهها نحو تنويع اقتصاداتها.
- التوجه الملحوظ للاستثمار في البنية الرقمية المؤهلة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- توافر مؤهلات طبيعية مهمة، سمح لعدد من الدول العربية بوضع والشروع في تنفيذ استراتيجيات تتوخى النهوض بالاقتصاد الأزرق وتطوير الاقتصاد الأخضر بما فيه إنتاج الهيدروجين الأخضر، والذي يسمح لها بالمنافسة في سوق الطاقة العالمية الخضراء.

## 2.1 نقاط الضعف:

- عدم توازن الموارد المالية والحاجيات بالنسبة لعدد من الدول العربية ذات الدخل الضعيف والمتوسط مع حجم كثافتها السكانية.
- ضعف البنية التحتية الرقمية المساعدة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي في عدد من دول المنطقة.
- ضعف قوانين تشريعات العمل لتأطير ومواكبة أنماط العمل الجديدة.
- حجم الفجوات الحادة المتراكمة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

- الفجوة الكبيرة بين احتياجات سوق العمل الجديدة ومخرجات منظومة التعليم.
- ضعف أنظمة الحوكمة الجيدة.

### 3.1 الفرص:

- توافر جيل من الشباب أثبت قدرته للتعامل وبكفاءة مع مختلف التقنيات المعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة.
- ما تتوفر عليه المنطقة العربية من موارد طبيعية تتيح تنمية الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
- تبلور قناعة مشتركة لدى أطراف الإنتاج الثلاثة بأهمية تفعيل مختلف آليات الحوار الاجتماعي من خلال تبنيها لعقد جديد للحوار الاجتماعي.

### 4.1 التهديدات:

- ثقل المديونية الخارجية لعدد من الدول العربية.
  - زيادة معدلات التضخم، والتي تؤثر بشكل سلبي على أسواق العمل والوظائف ومستوى الأجور، وخطط التنمية.
  - صعوبات تتعلق بإصلاح سوق العمل في الجوانب المتعلقة بقوانين العمل وفي شمول أنظمة الحماية الاجتماعية.
  - أزمة المناخ وما ينتج عنها من تداعيات خاصة مع موجات الجفاف الحادة وندرة المياه... وكذا الكوارث الطبيعية وأثرها على التشغيل.
  - تداعيات النزاعات وحالات عدم الاستقرار .
- وهنا وجب التأكيد، أن الوطن العربي لا تنقصه الإمكانيات والموارد إذا ما أحسن استثمارها. وإذا ما تم بذل الجهود الكافية من أطراف الإنتاج الثلاثة بتفعيل الحوار الاجتماعي، ستكون قادرة على ابداع ووضع الحلول لرفع التحديات لكسب الرهان في تحويل

الصعوبات التي تواجهها أسواق العمل، إلى فرص ثمينة لفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي المستدام بما يسمح بخلق مناصب عمل منتجة وكافية، وتأخذ دول الوطن العربي المكانة التي تستحقها بين الأمم، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

### ثانياً : المنطلقات

1. إيماناً بأن العمل حق أساسي من حقوق الإنسان، نصت عليه كل الدساتير العربية والمواثيق العربية والدولية.
2. وانطلاقاً من الدستور المؤسس لمنظمة العمل العربية، كمنظمة ثلاثية الأطراف متخصصة تعنى بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي، تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية<sup>2</sup>، وهو ما جسده وفيما أصدرته من اتفاقيات واستراتيجيات عربية.
3. والتزاماً بأهداف التنمية المستدامة 2023 خاصة منها الهدف الثامن " النمو الاقتصادي والعمل اللائق " .
4. وانطلاقاً من أن الإنجازات التكنولوجية وتوطينها والأخذ بها يعد اليوم جزءاً مهماً من الحلول التي تساهم في التنمية وتتيح فرص جديدة للتشغيل.
5. وتقديراً لواجب الإعداد المدروس لرأس المال البشري تعليمياً وتدريبياً وتوجيهياً، وإتاحة ذلك مدى الحياة، وربطه بالمتغيرات المتسارعة التي يعرفها سوق العمل.
6. ولمواجهة استفحال البطالة بين الشباب والذي يمثل هدراً للموارد البشرية ومصادرة للمستقبل، والتحول التي يعرفها سوق العمل.

---

<sup>2</sup> - اتفاقيات منظمة العمل العربية (1- 2 - 4 - 5 - 6 - 7 - 9 - 17)

7. وإدراكا لكون بناء اقتصاد متنوع، متماسك ودامج للجميع يحقق الانتعاش الاقتصادي المستدام ويوفر المزيد من فرص العمل اللائقة .

8. وانطلاقا من الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-19 والأزمات الاقتصادية المتوالية التي أعقبتها وتداعيات أزمة المناخ، والتي أكدت في المجمل على ضرورة توافر حد أدنى من الحماية الاجتماعية للعمال.

9. واستشعارا بتراجع فرص تنقل القوى العاملة العربية بين البلدان، وضعف فرص الهجرة إلى الخارج، ومستويات الهجرة الأجنبية للبلدان العربية، والهجرة غير النظامية المتنامية، وتنامي الهجرة الداخلية نحو الحواضر.

10. وشعورا بالحاجة الملحة إلى تطوير تشريعات العمل لمواكبة التحولات الجارية في سوق العمل، بما يسمح بتحقيق التوازن بين زيادة فرص العمل والإنتاج معا .

تأسيسا على هذه المنطلقات، فإن الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في صيغتها المحدثة (2023) تطمح لتحقيق 25 هدفا يتفرع عن كل هدف عدد من البرامج والآليات على المستويين القومي والوطني ومنظمة العمل العربية.

ثالثا : الرؤية والرسالة :

الرؤية:

في غضون العشرية القادمة ستنتج الدول العربية في إرساء حوكمة جديدة لأسواق العمل قائمة على دعم وتأهيل رأس المال البشري ومتكيفة مع أنماط العمل الجديدة في إطار التنمية المستدامة.

## الرسالة:

إن تنمية القوى العاملة واستدامتها وتعزيز منظومة التشغيل سيتحقق بتخطيط وتنقيف وتأهيل وتنمية الموارد البشرية العربية وجعلها مستجيبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات في أسواق العمل.

رابعاً : الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية :

**\*\* الهدف الاستراتيجي :**

إرساء منوال جديد للتنمية من خلال تنمية القوى العاملة، يواكب متطلبات الانتقال العادل نحو الاقتصادات الجديدة بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة العربية.

**\*\* الأهداف الفرعية :**

**الهدف (1) : التأكيد على أن العمل المنتج قيمة إنسانية وحضارية بأبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية من خلال:**

1. تعزيز ثقافة احترام العمل بكل أشكاله وأنواعه من خلال برامج التعليم والتدريب والتنقيف.
2. الحفاظ على المحيط البيئي وضمان استدامته كأساس لكل المخططات التنموية ضمانا لحق الأجيال المقبلة في بيئة سليمة.
3. وضع حوافز مادية ومعنوية للإجادة في العمل وزيادة الإنتاجية من طرف المؤسسات وفق معايير تمكن من قياسها.
4. تقليص التفاوت في الدخل والاعتبار الاجتماعي بين العمل اليدوي والعمل الذهني.
5. الحق في التمتع بالضمان الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من الحق في العمل.

## الهدف (2) توفير مناخ ملائم للنمو الاقتصادي بإرساء منوال جديد للتنمية من خلال:

1. تطوير اقتصاد تنافسي أكثر نجاعة برسم استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد.
  2. إرساء منوال جديد للتنمية يكون محصلة مشاورات موسعة مع منظمات أصحاب العمل والعمال وكل الفاعلين، تكون من مرتكزاته (العنصر البشري – الحوكمة الرشيدة – الابتكار والإبداع – تنويع الاقتصادات – الحوار الاجتماعي)
  3. تطوير العمل العربي المشترك بما يحقق التكامل الاقتصادي من خلال:
    - الرفع من مستويات التجارة البينية والاستفادة مما تتيحه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من فرص.
    - وضع آليات للتعاون المشترك لتطوير البنية التحتية اللازمة لتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي.
    - التخطيط لبرامج ومشاريع مشتركة لتنمية كل جوانب الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق بما يحقق الأمن الغذائي العربي.
- ### الهدف (3): تنمية القوى العاملة العربية في إطار التنمية المستدامة والتكامل العربي وذلك من خلال:

1. ربط تنمية الموارد البشرية بأوجه التنمية الأخرى من دخل مجز وصحة مصانة ومتاحة ومشاركة مدعومة وبدائل معروضة "وتمكين" مخطط.
2. العناية بالتنمية البشرية في إطار تكامل عربي خاصة في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي والنشر والبت الإعلامي.
3. تعزيز دور الدولة ومؤسساتها في مجال تقديم الخدمات العامة الأساسية.

4. توجيه حصة هامة من المعونات العربية والدولية للاستثمار في تنمية وتأهيل الموارد البشرية والمجالات الاجتماعية وتطوير البحث العلمي.
  5. تعزيز الوعي والتثقيف بشأن حقوق العمال والقضايا الاجتماعية والبيئية المتعلقة بسوق العمل .
- الهدف (4): زيادة الإنتاجية بصورة مستدامة لتحسين القدرة التنافسية من خلال:**
1. التنسيق بين جميع عناصر الإنتاجية من عناصر تقنية وإنسانية والاهتمام بها جميعا.
  2. إيلاء الاهتمام اللازم بطرق التدريب المستمر وتحقيق تعدد المهارات، ورفع الكفاءة، والتناوب بين مواقع الإنتاج والتدريب دون إهمال للتخصص الدقيق.
  3. التعرف بصورة منظمة ومستمرة على أنماط الاستهلاك ونظم وإجراءات حماية المستهلك والبيئة وعناصر المنافسة في أسواق صادرات البلدان العربية.
  4. تشجيع العمل الجماعي، تشجيع العمال على العمل بروح الفريق لتعزيز الابتكار وتحسين الإنتاجية.
  5. زيادة رفع المكافآت لتحفيز العمال وفق الاستحقاق على تقديم الأفضل وبذل مجهودات إضافية لإنجاز المهام الموكلة إليهم.
  6. تبني مفاهيم الجودة الشاملة والعمل على تحقيق مواصفات الجودة القياسية الدولية (ومنها سلسلة الأيزو).
  7. تكثيف وضع أدلة للإنتاجية ونشرها من خلال التأليف أو التعريب.
  8. تشجيع قيام معاهد ومراكز أهلية للتعليم التقني والتدريب لرفع الكفاءة وتطوير الإنتاجية.

9. إنشاء مجالس وهيئات وطنية للإنتاجية يكون أصحاب الأعمال ومراكز البحث العلمي والحكومات والاتحادات العمالية ممثلين فيها.
10. تبني مفهوم الإنتاج النظيف والاقتصاد الدائري .
11. إيلاء الاهتمام بدعم الوظائف الخضراء .
12. الاستثمار في التحول التكنولوجي الصناعي .
- الهدف (5): توافق تنمية التشغيل مع متطلبات تطوير الاقتصاد الرقمي والأخضر والأزرق والدائري، وذلك من خلال :**
1. متابعة مستويات المهارة الدولية ومستحدثات التدريب والتعليم من طرق ووسائل، وأنماط تغييرها بحيث يمكن اكتساب ميزة نسبية لفئة من القوى العاملة والاحتفاظ بها، وفي الوقت نفسه مقارنة مستويات المهارة المحلية مع المستويات الدولية.
  2. مضاعفة الجهود للحد من هجرة الكفاءات العربية المتميزة بإضعاف دوافع هجرتها وإحداث جسور معها للاستفادة منها، بإحداث شبكات للكفاءات العربية المقيمة بالخارج.
  3. اعتبار التجارة الإلكترونية أداة لاستحداث مناصب عمل إضافية بتشجيعها ومساعدتها على اعتماد التطبيقات الإلكترونية المناسبة في معاملاتها.
  4. وضع برامج تعليم وتدريب مستمر تساعد على المساهمة في سوق المعلومات والاتصالات بفاعلية أكبر في إطار تكامل عربي.
  5. تزويد المدارس بالبنية التحتية الرقمية التي تحتاجها لتدريس المهارات الرقمية، وينطبق ذلك على الموارد والموظفين وإعداد المعلمين والمدرسين لهذه المهام الجديدة.

6. إحداه شبكات تتولى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في ضمان حصول العاملين بها على التدريب الملائم الذي يسمح بإدامة نجاح الشركة في الاقتصاد الرقمي.
  7. تعزيز التعلم الرقمي، بما في ذلك التعلم الإلكتروني وأنواع أخرى من نقل المعارف. ويمكن أن يساعد ذلك على الوصول إلى فئات جديدة.
  8. تنفيذ برامج موسعة لتأهيل ودعم مؤسسات الإنتاج العربي بغرض التصدير لإكسابها قدرة تنافسية.
  9. إحداه مراصد وطنية لاستشرف تحولات أسواق العمل بشأن المهن المهددة بالانقراض في الأمد القريب والمتوسط، والمهن الجديدة التي بصدد الظهور والانتشار.
  10. تأمين مصادر التمويل اللازمة لبرامج التأهيل نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
  11. الاستفادة من التحول نحو الاقتصاد الرقمي لتدعيم إحداه فرص عمل إضافية خاصة من خلال وضع استراتيجيات محكمة لبناء نظم معلومات متكامل .
  12. إنشاء منصات الكترونية موحدة واستحداه آلية للعمل الإلكتروني في تلك المنصات .
  13. تعزيز وتطوير الدراسات والبحوث العلمية في المجالات ذات الصلة بالاقتصاد الدائري.
  14. تشجيع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- الهدف (6): دعم وتطوير ريادة الأعمال وذلك من خلال:**
1. حفز وتشجيع الفكر الإبداعي والرائد لدى الطلاب خلال كل مراحل التحصيل الدراسي.

2. تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تمكين شبكة الانترنت بشكل فعال، وبنية آمنة للشبكة المستخدمة.
3. احتضان نماذج الأعمال الجديدة القائمة والمبتكرة والاستفادة من مصادر التمويل القائمة والجديدة.
4. حفز الشركات الوطنية الكبرى العامة والخاصة لاحتضان مشاريع الشركات الرائدة الناشئة ومواكبتها عند إطلاقها مشاريع رائدة في الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
5. التعريف بابتكارات ومنتجات الشركات الناشئة العربية ذات القيمة المضافة على المستوى الوطني والعربي.
6. تعزيز تبادل الخبرات بشأن المبادرات الوطنية بهدف تيسير الروابط بين بلدان الوطن العربي، من خلال إحداث مركز بحوث ريادة الأعمال.

**الهدف (7): تقليص سلبيات التحول نحو الاقتصاد الرقمي والانتقال الطاقى وبرامج الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال:**

1. صياغة خطط العمل الوطنية للتحول العادل نحو الاقتصاد الرقمي والانتقال الطاقى وكل ما يرتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي من خلال آليات الحوار الاجتماعى المعتمدة.
2. مراعاة البعد الاجتماعى فى مرحلة التحول نحو الاقتصاد الرقمي والانتقال الطاقى لتخفيف الآثار المحتمل أن يتعرض لها العمال محدودى المهارات.
3. تقنين أنماط العمل الجديدة غير القياسية أو المعيارية، بما يضمن حماية مناسبة للعاملين بهذه الأنماط الجديدة فى العمل.
4. وضع برامج التعليم والتدريب المستمر التى تمكن المؤسسات من توفير العمالة المؤهلة للتأقلم مع حاجيات مؤسساتهم وضمان إنتاجيتها والحفاظ على وظائفهم.

5. توجيه اهتمام وافر للصناعات الصغرى من خلال برنامج شامل ومتكامل يتضمن مقومات التنفيذ الناجح والجدوى الاقتصادية.
  6. الاهتمام بالقطاع الزراعي والتوفيق بين تحديث هذا القطاع وصيانة فرص العمل فيه، وزيادة فرص جذب المهارات العالية والحفاظ على البيئة.
  7. تعزيز وتقوية أراضيات الحماية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات الاجتماعية خاصة الهشة، من خلال برامج التدريب المناسب والقروض الصغرى والولوج للخدمات والتغطية الصحية.
- الهدف (8): استحداث المزيد من فرص العمل اللائق، وذلك من خلال:**

1. الامتثال لمعايير العمل العربية والدولية فيما يتعلق بحقوق العمال الأساسية كالحق في المفاوضة الجماعية وفي بيئة عمل تحترم شروط الصحة والسلامة المهنية.
2. منع كافة أشكال التمييز والقضاء على عمالة الأطفال وحماية وتحسين شروط العمل بالاقتصاد غير المنظم وفي القطاع الزراعي والأنشطة التقليدية.
3. ضمان حق التنظيم النقابي للعمال وأصحاب العمل وفق ما أكدت عليه اتفاقية العمل العربية رقم 8 لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية.
4. دعم وتطوير برامج التدريب المستمر للعمال بما يساهم في الرفع من الإنتاجية ومواكبة التطور التكنولوجي والحفاظ على وظائفهم وبالترقي في المسار المهني.
5. تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي وتوسيع قاعدة العمال المؤمنين لديها لتحقيق الشمول.

6. مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي لتكييف شروط الاستفادة من مزاياها وفق الأنماط الجديدة للعمل.
7. الحد من الفوارق بين الجنسين في الاستخدام والأجور في الأعمال متساوية القيمة.
8. تنقية التشريعات الوطنية من جميع الثغرات التي تسمح باستغلال الأطفال في أعمال ملحقه للضرر بنموهم الجسدي والنفسي وتفعيل الرقابة الميدانية للقضاء على عمل الأطفال وتشديد العقوبات في حالات المخالفة.
9. إرساء وتفعيل أدوار مؤسسات الحوار الاجتماعي الثنائية والثلاثية.
10. القيام بمسوحات من طرف وزارات العمل ومؤسسات الإحصاء الوطنية للوقوف على مؤشرات العمل اللائق.
11. إصدار دلائل إرشادية للشركات والمقاولات والعمال لبلوغ العمل اللائق.
12. وضع إجراءات حمائية ضمن قوانين العمل أو وضع قوانين خاصة بالعاملات وعمال المنازل بما يحفظ حقوقهم الأساسية وفي مقدمتها الوصول لمنافع الضمان الاجتماعي وتنظيم ساعات العمل والعطل.
13. إحداث الوحدات الوطنية تحت إشراف الوزارات ذات الصلة تعنى بقضايا الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل، تتولى إنجاز الدراسات والبحوث العلمية في المجال، وتنظيم التدريب لفائدة أطراف العمل، واقتراح السياسات الواجب اتخاذها لحماية العمال من حوادث العمل.

**الهدف (9): إعطاء عناية أكبر بالتشغيل في الاقتصاد غير المنظم  
بوضع استراتيجيات وطنية مندمجة لمواكبته للاندماج  
السلس في الاقتصاد المنظم وذلك من خلال:**

1. التعرف على خصائص التشغيل في القطاع غير المنظم من خلال المسوح الميدانية الدورية.
2. مواكبته للالتزام بالنظم الضريبية والتأمينية وما شابه وجعل هدف تنمية العمل اللائق محور كل تدخلات الاستراتيجيات الوطنية من خلال:
  - برامج الإعلام والتوعية .
  - وضع أنظمة ضريبية وتأمينية ملائمة لخصائصه.
  - مرونة الأحكام القانونية التي تحكم هذا القطاع.
  - استحداث حوافز بغية الانضمام إلى نظم الاقتصاد المنظم من خلال توفير القواعد والإجراءات المرنة وآليات التمويل المناسبة.
  - تعزيز الرقابة والتفتيش لتحسين ظروف عمل العمال .
  - التصدي لعمالة الأطفال.
  - توفير فرص تسويق منتجاته في فضاءات منظمة ومجهزة لهذه الغاية.
  - زيادة التعاقدات الثانوية مع الورش ومتعهدي خدمات البيع والتوزيع والنقل كل ما أصبحت تمتثل لشروط العمل بقدر لا يضر بالأنشطة المماثلة في القطاع المنظم.
3. التصدي للعمل غير المعلن والتهرب من دفع واجبات الضمان الاجتماعي والضرائب لضمان أن يحصل جميع العمال على مزايا الضمان الاجتماعي والإعانات الكافية.

4. حماية العمال بالقطاع المنظم في حالة البطالة الطارئة والخارجة عن إرادتهم ، من خلال إقرار إعانة التعويض عن فقدان العمل وإعانات الأطفال ، والرعاية الصحية وفرص التدريب لإعادة الإدماج في سوق العمل المنظم.
5. وضع آليات لتنظيم الأسواق في الاقتصاد غير المنظم لضمان المنافسة العادلة وحماية حقوق أطراف العلاقة الإنتاجية .
6. وضع سياسات لدمج العاملين في الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم .

### **الهدف (10): خفض معدلات البطالة في البلدان التي تعاني من ارتفاعها وذلك من خلال:**

1. تنفيذ برامج تؤثر في عرض العمالة بمشاركة المؤسسات الإنتاجية من خلال تدريب قصير ورفع كفاءة بهدف التشغيل أو الاحتفاظ به، والتناوب بين مواقع العمل ومؤسسات التدريب، وتشجيع عقود رفع المهارة مع المؤسسات الإنتاجية.
2. الأخذ في الاعتبار عند التخطيط الاقتصادي الوطني، تنمية فرص التشغيل بصورة متوازنة مع هدف زيادة الدخل.
3. وضع خريطة وطنية للاستثمار والتشجيع لتخفيف مستويات البطالة في مختلف المناطق بصورة متوازنة وعادلة.
4. اعتماد برامج تؤثر في الطلب على العمل من خلال دعم أصحاب الأعمال، زيادة فرص التشغيل الذاتي والصناعات الصغيرة وتنفيذ برامج أشغال عامة وخدمات على المستوى المحلي.
5. دعم إدارات التشغيل والتدريب وتطوير مكاتب التشغيل وإيجاد أو تحسين خدمات التوجيه والإرشاد المهني وإعداد مناهج للإرشاد المهني والتربية المهنية في برامج التعليم .

6. وضع قواعد معلومات يستفاد في بثها من شبكات الاتصال والمعلومات الوطنية والعربية تساعد على توافق العرض من العمالة مع الطلب عليها محليا ووطنيا وعربيا.
  7. دعم صناديق وبرامج التشغيل الوطنية في البلدان التي تصل فيها معدلات البطالة مستويات عالية.
  8. تنظيم استقدام العمال الوافدين بإيجاد فرص عمل للعمالة العربية بالبلدان العربية وفق ما نصت عليه بنود الاتفاقية العربية رقم 4 لعام 1975 ( معدلة ) بشأن تنقل الأيدي العاملة.
  9. تحسين فرص وشروط العمل في الاقتصاد غير المنظم، ووضع برامج مواكبة ومحفزات تشريعية وضريبية ملائمة لإدماجه التدريجي في الاقتصاد المنظم.
  10. دعم وتشجيع المنظمات والجمعيات غير الحكومية للمساهمة في تنمية فرص التشغيل وتقليل آثار البطالة على المتعطلين.
- الهدف (11): معالجة مشكلات بطالة الشباب من ذوي المؤهلات الدراسية، وذلك خاصة من خلال:**

1. تصميم برامج لتشغيل الشباب على المستوى الوطني تعتمد على المسوح الميدانية التي تغطي مستويات المهارة واتجاه الطلب على العمالة وفرص التدريب وإمكانيات تمويل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومحددات تشغيل الشباب.
2. اعتماد برامج وطنية لتشغيل الشباب تنفذ بصورة لا مركزية وتأخذ بعين الاعتبار الفئات الشبابية المستهدفة : ذوي المؤهلات المدرسية ، شباب الريف ، الفتيات ، والأشخاص ذوي الإعاقة .
3. إنشاء صناديق أو تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والرياديين

من الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة .

4. مواصلة جهود تطوير إدارات ومكاتب الوساطة في التشغيل الحكومية وتوسيع نفوذها إلى كل المدن والمراكز بالقرى لإتاحة منافذ موحدة يجد فيها ومن خلالها الشباب بغيتهم من حيث فرص تشغيلهم وتدريبهم وإنشاء مشاريعهم الخاصة وما يرتبط بذلك من إقراض لتمويل المشاريع ورفع المهارة وغيرها.

5. توفير خدمات التوجيه المهني في مراحل التعليم الإعدادي والثانوي والجامعي واستخدام مختلف وسائل الإعلام والمعلوماتية لتحقيق ذلك.

6. تخصيص حصص للشباب في مشاريع الإصلاح الزراعي والمجتمعات العمرانية الجديدة والتجمعات الحرفية المستحدثة.

7. تشجيع الإقراض الميسر بالقدر الذي يشجع الشباب على بدء مشاريعهم ووضع آليات المواكبة المناسبة دون أن يؤدي ذلك إلى سوء تخصيص للموارد.

8. تشجيع إقامة تعاونيات إنتاج شبابية ومتابعتها ومنحها كل التسهيلات الضرورية فيما يتيح الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري من إمكانيات وفرص.

**الهدف (12): التزام أكبر بفرص تشغيل المرأة وإدماجها في سوق العمل، وذلك خاصة من خلال:**

1. تفعيل الاستراتيجيات والخطط الوطنية الهادفة للتمكين الاقتصادي للمرأة، والعمل على إزالة الحواجز في التشريعات الوطنية التي تحد من مشاركتها في سوق العمل، والاسترشاد في ذلك ب "الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030".

2. رفع مستوى الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وأثرها على النمو، وأهمية ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التعليم والتدريب المهني والتقني وسياسات التشغيل.
3. الاستفادة من نظم العمل المستحدثة مثل الوقت المرن وتقاسم الأعمال والعمل الجزئي والعمل عن بعد لزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وفي الوقت نفسه الاستفادة من الاتجاه للاقتصاد الرقمي.
4. رصد مساهمة المرأة وتفضيلاتها المهنية من خلال مسح ميدانية تعتمد على توزيع وقت عمل المرأة.
5. العمل عند تصميم وتنفيذ برامج التدريب والتشغيل، الحد من التمييز بين الجنسين بهدف إزالتها.
6. دعم وتنمية مشروعات الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة تمويلًا وتوجيهًا وتسويقًا.
7. دعم وتطوير الحرف الريفية التي يمكن أن تساهم فيها المرأة في محيطها الاجتماعي ومنها الحرف التقليدية ومدخلات الأدوية من الأعشاب البرية.
8. تصميم برامج خاصة بمحو الأمية الوظيفية للمرأة وتنفيذها في الإطار الاجتماعي الملائم، وتخصيص برامج تدريب للمرأة تتوافق مع احتياجات سوق العمل وحاجتها للمعرفة بتكنولوجيا المعلومات.
9. تعزيز الإجراءات الحمائية للنساء المشتغلات من حيث ظروف وشروط العمل بما في ذلك سن العمل والأجور، وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية من دور حضانة الأطفال وغيرها.
10. سنّ تشريعات وطنية رادعة لحماية النساء من التحرش الجنسي في التنقل وفي أماكن العمل.

11. دعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على الاتفاقية رقم 5 لعام 1976 بشأن المرأة العاملة والاتفاقية رقم 6 لعام 1976 بشأن مستويات العمل "معدلة" للمصادقة عليها.

12. الانتباه والعمل على سد الفجوة الرقمية المحتملة بين الجنسين لدعم المشاركة العادلة للمرأة في الاقتصاد الرقمي.

**الهدف (13): توظيف الوظائف في البلدان قليلة السكان وذات الموارد المناسبة، وذلك خاصة من خلال:**

1. نهج سياسات سكانية بعيدة المدى تصون الهوية الثقافية والدينية واللغوية.
2. بناء قوى عاملة وطنية ذات تعليم وتدريب يحاكي متطلبات السوق ويجعل من هذه العمالة محل جذب لأصحاب العمل .
3. وضع ضوابط لأصحاب الأعمال تحد من تشغيل غير الوطنيين وتمنحهم حوافز تأمينية وضريبية وائتمانية عند تشغيل الوطنيين، وفي الوقت نفسه إقرار قواعد تأخذ بالإعتبار التكلفة الاجتماعية للوافدين.
4. إعادة النظر في برامج التعليم والتدريب في ضوء الاختيارات الاقتصادية للمستقبل تأخذ بالإعتبار متطلبات الاقتصاد الجديد والاستثمار الأمثل للثروات الناضبة.
5. التوسع في برامج التشغيل الذاتي للمواطنين وحماية فرصهم في سوق العمل.
6. تصميم برامج تدريب ورفع كفاءة وتناوب بين الإنتاج والتدريب أو التعليم، وتقديم حوافز للمنشآت التي تنفذ تلك البرامج بنجاح.
7. تشجيع التدريب في مجالات الاقتصاد الرقمي وتطبيق الممكن من نظم العمل الجديدة لتوفير المزيد من فرص العمل .

**الهدف (14): توجيه التعليم والتدريب المهني والتقني لخدمة تنمية التشغيل والتلاؤم مع احتياجات سوق العمل المتجددة كليا ونوعيا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:**

1. توسيع فرص التدريب وطاقاته ووضع أدلة تفصيلية له وتحسين توزيع ذلك حسب فرص التشغيل المحتملة.
2. وضع مخططات لبرامج التدريب المستمر تكون ملزمة، وتمكن العمال من اكتساب المهارات الضرورية للتأقلم مع الحاجيات الجديدة لمؤسساتهم والحفاظ على مناصب عملهم، استرشاداً بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدث 2022.
3. التوسع في عقود التدريب بغرض التشغيل مع المؤسسات بوضع حوافز لذلك.
4. توسيع التشاور الثلاثي على مختلف المستويات حول الاحتياجات التدريبية، والمتابعة المنتظمة لمخرجات التدريب وتقويم برامج وسياسات التدريب بصفة دورية.
5. استحداث وسائل تدريب تستجيب للحاجات من خلال المراكز التدريبية المتحركة أو عبر منصات رقمية متخصصة لهذا الغرض.
6. وضع مناهج خاصة لفئة الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير التدريب في الحرف الريفية وتدريب الرياديين على إدارة الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر.
7. تطوير فرص التناوب بين العمل والتدريب لخلق المزيد من الروابط بين عالم العمل وجهود التعليم والتدريب ومنح الحوافز لتحمل المؤسسات الإنتاجية المزيد من مسؤوليات التدريب وتوسيع فرص التلمذة الصناعية وبرامج التمهين بوضع

## التشريعات المناسبة.

8. تطوير مناهج التدريب وتوسيعها لمزيد من التخصصات والمهارات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل، وفي الوقت نفسه، وضع مناهج تعتمد على التنوع في المهارات والقدرة على حل المشاكل الفنية والعمل ضمن فريق.
9. توفير فرص التدريب المتواصل مدى الحياة المهنية.
10. إعادة النظر في مصادر تمويل التدريب بحيث تساهم فيها مختلف القطاعات الاقتصادية من خاصة وعامة ومشتركة وتطوير الإطار التشريعي ليتلاءم مع ذلك.
11. تطوير التعاون العربي في مجالات توثيق التدريب وتبادل التجارب والمناهج والخبرات.
12. تعزيز برامج التعاون الثنائي بين الدول العربية لدعم جهود التدريب في البلدان قليلة الدخل مرتفعة البطالة.
13. توسيع خدمات الإرشاد المهني والوظيفي وتهيئة الشباب قبل دخول سوق العمل .
14. الاستخدام الأمثل لطاقت التدريب على المستوى العربي من خلال المتابعة المستمرة لفرص التدريب وتشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لاستغلال طاقت التدريب المتاحة.
15. استكشاف والاستفادة مما يمكن أن توفره برامج التعاون الفني التي تقدمها المنظمات العربية والدولية والمؤسسات التمويلية في مجال التدريب.
16. تطوير التشريعات والأبعاد المختلفة لعمليات التخطيط ذات العلاقة بمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لدعم متطلبات الاقتصاد الرقمي والأخضر والأزرق والدائري.

17. تطوير برامج ومناهج التعليم والتدريب التقني والمهني لخلق بيئة داعمة للابتكار.
18. تطبيق نظم الاعتماد الأكاديمي على معاهد التدريب المهني والتقني العامة والخاصة.
19. التنسيق بين الشركاء الاجتماعيين لحوكمة وتمويل وتطوير منظومة التدريب والمهارات والتعليم التقني والمهني للتعامل الرشيد مع نتائجها ومخرجاتها.
20. إنشاء جهة مرجعية (مجلس وطني)، أو هيئة للتدريب والتعليم التقني والمهني والمهارات تتولى رسم السياسات وتسهيل الخدمات وفق مصفوفة المهام والأدوار لأطراف الإنتاج الثلاثة.
21. تفعيل دور الإعلام لنشر ثقافة التدريب المهني ولتحفيز الفئات المستهدفة.
22. تعزيز دور المشروعات المتوسطة والصغيرة الداعمة للابتكار .
23. تطوير المهارات المهنية لدعم متطلبات التحول الرقمي وتنمية الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق من الموارد البشرية.
24. الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل للمساهمة في التأهيل والتدريب المهني لوظائف المستقبل واعتماد برامج التعليم المهني المدمج وبرامج التدريب السريع لتنمية المهارات.
25. إعداد الإطار العام لاعتماد المؤهلات التعليمية والشهادات المهنية بين الدول العربية لضمان الحصول على فرص العمل اللائق.
26. وضع برامج متكاملة لتنمية المهارات البشرية وزيادة إنتاجيتها بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات العربية في السوق العالمية وتكثيف جهود إعادة التدريب لأغراض التدريب الترفيهي ورفع كفاءة العاملين، ولتأهيل الباحثين عن فرص عمل في مسارات

مهنية بهدف توفير فرص أفضل لتشغيلهم.

27. تنظيم ممارسة المهن من خلال اختبارات ومهارات وشهادات

معتمدة لمختلف المهن ولمستويات المهارة فيها.

28. إنشاء مراكز التدريب المهني المتنقلة بالقرى والمناطق النائية

وتطويرها لكي تتواءم مع البرامج والمناهج الحديثة.

**الهدف (15): ضمان فرص عادلة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق**

**العمل، وذلك من خلال:**

1. تطوير البيئة التشريعية والسياسات القائمة، حتى تتوافق مع

المعايير العربية والدولية الخاصة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة

في العمل، مع مراجعة ومتابعة مدى الالتزام بها وآليات تنفيذها

على أساس تكافؤ الفرص.

2. ضمان تشغيل عدد محدد من الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع

العام والخاص مع إعطائهم الأولوية لشغل وظائف معينة تتلاءم

مع قدراتهم وإمكانياتهم.

3. تفعيل برامج وسياسات الحماية الاجتماعية الموجهة للأشخاص

ذوي الإعاقة مع مراعاة تغطية التكاليف الإضافية المتعلقة بهذه

الفئة.

4. إلزام أصحاب الأعمال بتوفير التسهيلات والتجهيزات اللازمة

للأشخاص ذوي الإعاقة لأداء عملهم على أكمل وجه.

5. تعزيز قدرات ذوي الإعاقة للنفاذ إلى شبكة الإنترنت وتهيئة

المواقع الإلكترونية للقطاعات الخدمية والمؤسسات كافة لتتوافق

مع متطلباتهم.

6. منح الإعفاءات من الرسوم الجمركية، وخفض أسعار مستلزمات

الإنتاج ووسائل النقل والسلع الطبية والتكنولوجية المساعدة

لذوي الإعاقة.

7. تطوير قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التدريب والتأهيل على استخدام الوسائل التكنولوجية المساعدة لهم.
8. دعم التدريب المستمر، وتطوير وتحديث برامج التعليم والتدريب المهني للعاملين في إطار الأنماط الجديدة للعمل بهدف مواكبتها تطور أساليب ووسائل العمل وتحسين نفاذها إلى التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج.
9. الترويج لأفضل الممارسات لتطوير بيئة عمل مستدامة، وتعزيز الوعي بثقافة المنشآت المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.
10. تعزيز التوظيف الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل حصولهم على القروض الصغيرة وإتاحة المعلومات والبيانات وتوفير شروط الائتمان ذات المواصفات الجيدة.
11. تطوير البنية التحتية لكافة المرافق العامة، بحيث تكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، والتركيز على تحويل البنية التحتية التكنولوجية للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا المساندة.
12. وضع مناهج وبرامج تدريبية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة تساعد على الاندماج في سوق العمل.
13. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لأصحاب العمل والموظفين لزيادة الوعي والفهم حول احتياجات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة .

14. دعم أصحاب العمل لتوظيف العاملين من ذوي الإعاقة وتسهيل ( تخفيض الأعباء ) رسوم التصاريح أو أية إجراءات أخرى مطلوبة .
15. تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية لتطوير مناهج دراسية وبرامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لسوق العمل .
- الهدف (16): تعزيز فرص العمل للعماله المتنقله بين البلدان العربيه وذلك من خلال:**
1. العمل على تحقيق التوازن الديمغرافي الأمن لبلدان الاستقبال بما يضمن الهوية الثقافية العربية لها.
  2. تنظيم وضبط الوفاده للخدمات الشخصية وعاملات المنازل غير العربيات.
  3. وضع المزيد من الرقابة على مكاتب الاستقدام ومكاتب إلحاق العمال بالخارج وحماية القوى العاملة الراغبة في الهجرة والتنقل من تعرضها لسوء الاستغلال.
  4. تشجيع التعاقدات الشاملة مع الشركات العربية للعمل في بلدان الاستقبال ودعم بلدان الإرسال لها من حيث تسهيل الإجراءات والإعفاءات الضريبية وتيسير انتقال عمالها العربية.
  5. تشجيع برامج التدريب المشتركة بين بلدان المنشأ والمقصد لضمان المهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل.
  6. وضع نظم إحصائية وطنية لمتابعة أوضاع الوافدين من خلال المسوح الدورية والدراسات ونشر نتائج ذلك.
  7. قيام بلدان المنشأ بوضع نظم وتقديم خدمات تحفز على جذب مدخرات المتنقلين من رعاياها وتحقيق الاستفادة المثلى منها.

8. توفير الحماية للوافدين العرب في إطار القوانين الجاري بها العمل والاتفاقيات العربية والثنائية.
9. حث أصحاب الأعمال في بلدان الاستقبال على التقليل التدريجي من استخدام العمالة غير العربية واعتماد إجراءات تحفز على ذلك.
10. العمل في إطار جهد مشترك على تنفيذ برامج تنقل للشباب العربي من أجل التدريب والعمل مدروسة وتلقى دعم ورعاية من بلدان الاستقبال والإرسال معاً.
11. العمل على إحداث مكتب تشغيل عربي يرتبط بجميع مكاتب التشغيل بأنواعها المختلفة في البلدان العربية، وذلك لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية وتوفير بيانات حول فرص العمل المتاحة وإحداث بوابة إلكترونية لهذا الغرض.
12. تعزيز دور وحدات ما قبل المغادرة بـتثقيف العمال بواجباتهم وحقوقهم التي تنظمها القوانين واللوائح في دول المقصد والاتفاقيات الثنائية بين دول المقصد والمصدر ومعايير العمل العربية.

### **الهدف (17): الحفاظ على فرص العمل للمهاجرين العرب وصيانة حقوقهم وذلك من خلال:**

1. وضع قواعد لإقامة نظام للهجرة منظم وآمن متفاوض عليه بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية عموماً والدول الأفريقية والآسيوية.
2. تعميق الحوار بين البلدان العربية المصدرة للعمالة وبشكل مشترك، والبلدان الأوروبية حول دوافع الهجرة، في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة وسياسات الجوار، لوضع رؤية شمولية تساعد في وضع إجراءات تنموية تفتح المجال

- لبناء شراكة حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار تبادل المنافع بين الطرفين.
3. التوجه لوسائل الإعلام ، لنشر قيم التسامح باعتماد معالجة إعلامية رصينة للهجرة كمعطى إنساني والتركيز على جوانبها الإيجابية، ومحاربة الصور النمطية والخطابات السلبية الماسّة بحقوق الإنسان.
  4. وضع برامج لتشجيع المثقفين والباحثين والمؤثرين وجمعيات المهاجرين العرب للتأثير في الرأي العام الأوروبي والغربي عامة، لتغيير الصور النمطية حول المهاجر العربي.
  5. ضمان تمتع المهاجرين العرب في الدول الغربية بالمساواة مع نظرائهم خاصة فيما يتعلق بالتنقل في السوق الداخلية الأوروبية وفرص التدريب والحفاظ على لغتهم وثقافتهم.
  6. استفادة العمال العرب المهاجرين بقدر متساو مع نظرائهم من البرامج الاجتماعية والثقافية وبرامج التشغيل التي يتم إقرارها في إطار الصناديق الأوروبية المعنية.
  7. وضع نظم وطنية لمتابعة أوضاع المهاجرين العرب في أوروبا من خلال الدراسات والمسوحات.
  8. الإعداد للتعامل مع الأشكال الجديدة المرشحة تناميها مع أزمة المناخ ومنها " الهجرة لدوافع مناخية" بوضع سياسات طوارئ عربية ووطنية لمواجهة موجات النزوح الداخلي.
  9. العمل على التقليل من دوافع هجرة الكفاءات العربية ووضع برامج لجذب مساهمتها في مشاريع التنمية ببلدانها.
  10. إدماج مصالح العمال العرب المهاجرين في أوروبا ضمن المصالح المشتركة التي تعنى بها اتفاقيات الشراكة مع أوروبا.

11. وضع استراتيجيات وطنية متكاملة لإدارة حركة الهجرة أو إعادة النظر في استراتيجياتها، استرشاداً بمضامين وأهداف "الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" لتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة ذات بعد إنساني تضامني، من تيسير اندماج المهاجرين في وضع نظامي، وتأهيل الإطار القانوني، وتشجيع الهجرة المنظمة وإبراز فوائدها.

### **الهدف (18): تنمية وتنظيم معلومات سوق العمل، وذلك من خلال:**

1. اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن كأحد المصادر الرئيسية لتصنيف المهن وتوصيفها في البلدان العربية بحسب احتياجات كل دولة .
2. إنشاء مرصد وطنية حول أسواق العمل في الدول العربية التي لم تحدث بها بعد.
3. إقرار بيانات أساسية (حاكمة) حول القوى العاملة والتشغيل تتم متابعتها بصورة منتظمة وذلك من خلال:
  - المسوح الميدانية الدورية حول أوضاع التشغيل والبطالة أو فرص العمل المتاحة.
  - نشر وتعميم الإحصاءات التي تتضمنها التقارير الدورية.
  - تحديد أدلة لتنسيق معلومات حول مؤشرات سوق العمل.
4. إعداد قواعد بيانات في المجالات التالية:
  - العرض من القوى العاملة بما في ذلك مخرجات منظومة التعليم والتدريب.
  - الطلب على القوى العاملة من خلال عروض المؤسسات الإنتاجية، وتوقعات التوسع في الطلب.

- فرص التدريب في مختلف المؤسسات الخاصة والحكومية.
- فرص إنشاء صناعات صغرى أو تشغيل ذاتي.
- 5. بث قواعد البيانات حول سوق العمل من خلال شبكة معلومات محلية أو عربية.
- 6. استخلاص مؤشرات دورية حول سوق العمل ونشرها بين المعنيين.

### الهدف (19): تطوير نظم إدارة التشغيل وذلك من خلال:

1. توجيه عناية خاصة بتشغيل الشباب والمرأة.
2. اعتماد نظم لقياس مستويات المهارة وإصدار وتوثيق شهادات المهارة.
3. التنسيق مع أجهزة التعليم والتدريب على المستوى الوطني للعمل على تلافي جوانب العجز والفائض في القوى العاملة كما ونوعا.
4. التعاون مع أجهزة الإعلام المختلفة لحث راغبي العمل بفرص العمل وإمكانيات التدريب المتاحة.
5. إجراء المسوح الدورية لحصر القوى العاملة إلى جانب حصر الاحتياجات التدريبية.
6. المتابعة المستمرة لبرامج التشغيل من أجل تطويرها.
7. تعزيز إدارة التشغيل ومدتها بالموارد البشرية وتوفير ما يلزم من إمكانيات لعملها.
8. إنشاء مرصد وطنية لسوق العمل في الدول العربية التي لم يحدث بها بعد .

**الهدف (20): تطوير مكاتب التشغيل الحكومية وذلك خاصة من خلال:**

1. مواصلة جهود نشر مكاتب التشغيل جغرافيا بما يتناسب مع توزيع القوى العاملة وتوزيع الباحثين عن فرص العمل.
2. تطوير مكاتب التشغيل من خلال توفير القوى الوظيفية اللازمة لها وتدريبها ودعمها بالإمكانيات المادية لاعتماد أدوات التواصل الحديثة في عملها لتمكينها من أداء مهامها.
3. الوصول إلى ترابط وظيفي مع مؤسسات الإنتاج ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال بهدف تنمية فرص التشغيل.
4. التنسيق مع مؤسسات التدريب المهني الحكومية والخاصة لتوجيه التدريب نحو احتياجات سوق العمل.
5. تقديم الخدمات في مجال الاستشارات المهنية والتوجيه المهني.
6. قياس مستويات المهارة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
7. العناية بالصناعات الصغيرة في مكاتب التشغيل وأوضاع التشغيل في القطاع غير المنظم.

**الهدف (21): دعم نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك من خلال:**

1. التشاور الوثيق بين أصحاب الأعمال العرب لتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات بصورة متكاملة بغرض الاستفادة مما نتيجته من امتيازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. بذل جهود من قبل الاتحادات النقابية وتنظيمات أصحاب العمل للتقليل من السلع المستثناة وضبط الرزنامة الزراعية.
3. تحسين وسائل النقل بين البلدان العربية وتقليل كلفته وتخفيض أوقات انتظار السلع على الحدود بتقليل الإجراءات وتطوير كفاءة القائمين بها وتحسين المعلومات حولها.
4. تسريع الاعداد لإقامة سوق عربية مشتركة وذلك من خلال:

- مواصلة جهود تنسيق السياسات الجمركية والضريبية العربية بهدف توحيدها.
- توفير مرونة أكبر في تنقل فئات من القوى العاملة خاصة أصحاب العمل وذوي الكفاءات بين البلدان العربية.
- بذل جهود مشتركة لرفع كفاءة العمال خاصة في الصناعات ذات الطابع التكاملي لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق تقسيم مجد للعمل ومنتج.
- تبادل التجارب والاطلاع على مستجدات المنافسة الدولية للمنتجات العربية.
- تشجيع الاتفاقيات الثنائية التجارية والاقتصادية على أن تكون قواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حداً أدنى لها.

**الهدف (22): الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات بالمعنى الشمولي وذلك من خلال:**

1. وضع رؤية مشتركة للمسؤولية الاجتماعية بين الحكومات العربية والشركات الأجنبية والوطنية مع التأكيد على الالتزام بها.
2. تنظيم ورش عمل على مستوى تمثيل إقليمي عالي تضم صناع القرار في الجهات المعنية لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية.
3. بذل جهود مضاعفة لإضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات.
4. حث وسائل الإعلام للتوعية ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.

5. قيام الحكومات العربية بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء المنشآت للمسؤولية الاجتماعية ووضع محفزات نظامية للمنشآت على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية.
6. سن التشريعات التي تكفل توفير عنصر الشفافية والإفصاح من قبل الشركات المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
7. منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لتشجيع التنافسية بين الشركات في تحقيق وتوسعة نطاقات المسؤولية الاجتماعية.

**الهدف (23):** مراجعة وتحديث تشريعات العمل بما يتوافق مع التحولات التي عرفها سوق العمل من خلال حوار اجتماعي ثلاثي من خلال:

1. مراجعة قوانين العمل لمواكبة التحولات الجارية في سوق العمل بهدف:
  - تنظيم الأنماط الجديدة للعمل والعلاقات الناتجة عنها.
  - إدخال قدر من المرونة يمكن في أن واحد من خلق حراك داخل سوق العمل يشجع الشركات على استحداث وظائف عمل إضافية وحماية حقوق العمال الأساسية.
  - تضمين إجراءات حمائية خاصة بالعاملات وعمال المنازل أو وضع قوانين خاصة.
2. مصاحبة عملية تطوير قوانين العمل بمراجعة قوانين الضمان الاجتماعي وشروط منح مزاياه وفق عقود العمل الغير القياسية.
3. تشجيع أصحاب العمل واتحادات العمال على استغلال ما يتيح الحوار الاجتماعي ومختلف آلياته لإبرام اتفاقيات العمل الجماعية.

4. إقامة حوار اجتماعي يجمع بين الحكومات واتحادات العمال والمنصات الرقمية لتكثيف علاقات العمل في المنصات بشكل صحيح ولكي يتمتع العاملون بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.
5. دعم جهاز مفتشي العمل بالموارد البشرية لتحسين آليات الرقابة لاحترام إنفاذ قانون العمل.
6. دعم كفاءة تفتيش العمل والعمال وأصحاب العمل بالاعتماد على الدلائل التي أعدتها منظمة العمل العربية التالية :
- الدليل حول تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل لفائدة مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.
  - الدليل التوجيهي للعمال حول تعزيز الامتثال لقوانين وتشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
  - الدليل التوجيهي لأصحاب العمل حول تعزيز الامتثال لقوانين وتشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
7. توسيع نطاق تفتيش العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم.
- الهدف (24): تطوير مزايا أنظمة الضمان الاجتماعي وضمان شمول حق الاستفادة منها لكل فئات العمال من خلال:**
1. العمل على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي بما فيها التأمين الصحي لتشمل كافة فئات العمال والعاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين والعمال العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في القطاع غير المنظم استرشاداً بمعايير العمل العربية والدولية والتجارب العربية في هذا الشأن.

2. إرساء أرضية عربية مشتركة للحماية الاجتماعية تؤمن الحد الأدنى من التغطية الاجتماعية للفئات الهشة.
3. تعزيز الحوار الاجتماعي في مجالات تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المستجدات التي يعرفها سوق العمل والمخاطر الاجتماعية المستجدة.
4. إحداث فرع جديد في مزايا الضمان الاجتماعي يتعلق بالتأمين عن فقدان الشغل يستفيد منه كل عامل فقد عمله لأسباب غير إرادية.
5. مراجعة قوانين ونظم الضمان الاجتماعي وتشريعات العمل لتغطي أنماط العمل الجديدة ومنها العمل الحر من خلال المنصات الرقمية.
6. اعتماد مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة بما يضمن ديمومة مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية.
7. القيام دوريا بالدراسات الإكتوارية الضرورية، للأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية والتغيرات الديموغرافية.
8. تنويع مصادر التمويل من خلال اعتماد شبكة أمان مضمونة من الدولة، وتنويع الاستثمارات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي، والتوجه للاستثمار من خلال أدوات مستقرة وأمنة.
9. استحداث أنظمة تكميلية الزامية وأنظمة تكميلية اختيارية والتشجيع على الانخراط بهذه الانظمة عبر التحفيز الضريبي.
10. إقرار الحق في تحويل الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي عند تنقل العمال وذويهم من دولة عربية الى أخرى.

11. اشراك العمال بالدول العربية في أنظمة التقاعد لكل دولة عربية (انشاء نظام ضمان اجتماعي خاص بالعمالين في الخارج).
12. مواصلة جهود رقمنة نظم الحماية الاجتماعية بما يسمح للوصول الى قاعدة بيانات تستهدف الفئات المستحقة مع التأكيد على أهمية تنسيق جهود الدول العربية لإنشاء قاعدة بيانات موحدة اقتصادية واجتماعية تحقيقا للاستجابات السريعة في التعامل مع الأزمات.
13. العمل على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تطبيق أسس ومبادئ الاستثمار في أموال التأمينات الاجتماعية.
14. تشجيع صناديق الضمان الاجتماعي في الاستثمارات ذات الصبغة الاجتماعية التي تساهم في زيادة فرص التشغيل والحد من نسب البطالة.
15. تشجيع الاستثمارات المشتركة بين أنظمة الضمان الاجتماعي العربية، بإنشاء صندوق استثماري موحد لمؤسسات الضمان الاجتماعي على مستوى الوطن العربي.
16. حث الدول العربية للتصديق على اتفاقيات العمل العربية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الاتفاقية رقم (3) بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية والاتفاقية رقم (14) بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في الاقطار العربية.
17. دعوة منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي لمواصلة تكثيف الأنشطة المشتركة لفائدة الدول العربية (ندوات، ورش عمل، تدريب، تبادل خبرات ...) في مجال الضمان الاجتماعي.

**الهدف (25): جعل مكافحة الاحتباس الحراري والحد من التلوث البيئي أحد مرتكزات المنوال الجديد للتنمية وأحداث فرص العمل الخضراء من خلال:**

1. مضاعفة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق، ودعم مشاريع ريادة الأعمال في هذه المجالات.
2. إعطاء عناية خاصة في برامج التعليم والتدريب لموضوع حماية البيئة، وخلق مسالك متخصصة في المهن الخضراء.
3. منح امتيازات ضريبية للشركات والمقاولات التي تحترم أنشطتها قواعد المسؤولية البيئية.
4. إلزام الاستثمار الأجنبي على التقيد بالمعايير العالمية في مجالات البيئة والصحة والسلامة ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتبادل الخبرات.
5. مضاعفة الضغوط على الدول الصناعية الأكثر إسهاما في الانبعاثات الحرارية لتغيير سياساتها وتحمل تكلفة ذلك.
6. التوعية وإلزام الشركات والمؤسسات بالعمل من أجل تنمية مستدامة تحفظ حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة وتعزيز مفهوم جودة الحياة.
7. تبني نهج الاستهلاك وأساليب الإنتاج المستدامة، وتأهيل الأجيال العربية الجديدة على ذلك، من خلال تغيير نموذجنا الاستهلاكي وطرق التعايش مع المحيط الطبيعي والتكيف مع تغير المناخ في المراكز الحضرية بوضع وإنفاذ السياسات المعنية بتغيرات المناخ، وإيجاد البدائل لمواجهة الأزمات المتوقعة في نقص المياه.

## خامسا: آليات تنفيذ الاستراتيجية المحدثة :

### أ- على المستوى الوطني:

1. إنشاء مجالس وطنية عليا أو هيئات للتشغيل، على أن يتم:
  - رعاية هذه المجالس من قبل أعلى المستويات السياسية.
  - يمثل في هذه المجالس هيئات التعليم ( بأنواعه) والتدريب والتشغيل والإنتاجية والاستثمار والصناعة والضمان الاجتماعي والإحصاءات والخبراء، مع ضمان تمثيل منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية العمالية.
  - تقر هذه المجالس خطط تنمية القوى العاملة والتشغيل متوسطة وبعيدة المدى وتبدي رأيها في الخطط السنوية أو الخطط قصيرة المدى.
  - يكون لهذه المجالس، مجالس أدنى شبيهة له في التركيب على مستوى المحافظات، ترتبط به وتكون مسؤولة أمامه وتدعم هذه المجالس لجان استشارية.
  - تنشر هذه المجالس أو الهيئات تقارير دورية عن أوضاع القوى العاملة والتشغيل وتطورها والمشاكل التي تواجهها وتحدياتها المستقبلية وعلى أن تكون هذه التقارير محل اهتمام وزارات العمل العربية وباقي الوزارات المعنية.
2. تشكيل لجان استشارية وطنية لتنمية القوى العاملة والتشغيل والعمل اللائق، تشرف عليها وزارات العمل العربية ويمثل فيها منظمات أصحاب العمل واتحادات العمال وبمشاركة الأطراف المعنية بتنمية القوى العاملة والتشغيل حسب احتياج كل دولة. وتمثل هذه اللجان أمانة فنية للمجلس الوطني الأعلى أو الهيئة العليا لتنمية القوى العاملة والتشغيل.

### وتقوم هذه اللجان بشكل خاص بما يلي:

- استكمال الجانب المعرفي لتنمية القوى العاملة والتشغيل.
  - تحديد مشاكل التشغيل والتدريب وسياسات معالجتها.
  - تصميم واقتراح برامج وطنية لدعم ومواكبة رواد الأعمال.
  - اقتراح صور التعاون العربي في هذا المجال.
3. إنشاء معاهد وطنية (أو هيئات وطنية) للإنتاجية تمثل فيها الجامعات (والبحث العلمي) وأصحاب الأعمال (خاصة المؤسسات الكبيرة) والاتحادات النقابية للعمال أو أي جهات أخرى ذات الصلة.

### وتتولى هذه المعاهد بشكل خاص:

- دراسة الإنتاجية في مختلف قطاعات النشاط.
  - تقديم حلول للرفع من الإنتاجية في القطاعات والأنشطة التي تعاني من تدنى الإنتاجية.
  - نشر المعرفة والوعي بالإنتاجية وأهميتها من خلال التأليف والترجمة ووضع الأدلة العملية.
  - التدريب والتكوين.
4. إنشاء صناديق وطنية للتشغيل أو للتشغيل والتدريب معا في البلدان التي تتفاقم فيها مشاكل البطالة وفقا لما تقره كل دولة ويكون من مهامها تنمية القوى العاملة والتشغيل وتخفيف البطالة خاصة للفئات التالية:
- الشباب الباحث عن عمل لأول مرة.
  - العمال المتضررون من التحولات التكنولوجية والمناخية التي يعرفها سوق العمل.
  - المرأة العاملة.
  - المتعطلون لمدة طويلة.

- الأشخاص ذوو الإعاقة.
- 5. إنشاء قواعد بيانات وطنية شفافة ومتطورة حول سوق العمل يتم تبادل بياناتها من خلال شبكات الاتصال الوطنية أو الدولية وإتاحة الاتصال بها من بلدان عربية أخرى. على أن تضم قواعد البيانات تلك:
  - فرص التدريب والتشغيل.
  - عروض وطلبات العمل.
  - ابتكارات الشركات الناشئة لرواد الأعمال.
  - إمكانيات إنشاء صناعات صغرى وتشغيل دائمة وفرص التمويل وقواعده.
- 6. القيام بمسوح دورية حول التدريب والتشغيل تأخذ بنظر الاعتبار الفئات الأكثر تضررا بالبطالة أو المرشحة لفقدان مناصب عملها والاعتبارات المنهجية المتعلقة بتشغيل المرأة والاسترشاد بالتصنيف العربي المعياري للمهن لضمان المقارنة.
- 7. تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات الدولة لاستحداث فرص عمل جديدة والسعي لتبادلها بين البلدان العربية .
- 8. السيطرة على معدلات التضخم من خلال أحداث التوازن في سوق العمل بين الوظائف والمهن ومستويات الأجور لتنفيذ وتطبيق خطط التنمية .
- 9. ضرورة توفير التأمين الجيد وأخذ الاحتياطات الاحترازية لتأمين العمالة العربية خاصة في الدول التي يكثر بها الكوارث الطبيعية وموجات الجفاف الحادة .

## ب- على المستوى العربي:

- إدراج البعد الاجتماعي من تدريب وتشغيل ضمن برامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- السعي لعقد منتدى تشاوري بين أطراف الإنتاج الثلاثة بمعية المؤسسات العربية المعنية كمؤسسات الضمان الاجتماعي والمنصات الرقمية لبحث أوجه التعاون معها للوصول إلى عقد اتفاقية إطارية لتكثيف العمل بالمنصات، بما يسمح بتمتع العاملين بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.
- تأسيس هيئة تنسيقية بين مراكز الإنتاجية في البلدان العربية.
- تقديم مختلف أوجه الدعم لجهود الدول العربية لحفز تحولها نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
- تكامل الجهود لسد الفجوات في رأس المال البشري والتشغيل من خلال جهود المنظمات والمجالس العربية المعنية بالتعليم والمالية والصناعة والقياس والإدارة والزراعة والشئون الاجتماعية.
- تسهيل نقل السلع والأفراد والعمل على تقليل الكلفة.
- تنمية الشركات العربية المشتركة.
- تنسيق جهود المسوح الميدانية حول القوى العاملة تعريفاً ومنهجية ونشراً.
- اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن للأغراض الإحصائية والتخطيطية.
- دعم السعي لتمويل برامج تشغيل الشباب عربياً ودولياً والتعاون في تنفيذها.

- إنشاء وتطوير شبكة عربية للمعلومات والتنسيق بشأن الصناعات الصغرى أو متناهية الصغر، وذلك بهدف تبادل التجارب وتحسين أداء هذه الصناعات وتوفير فرص أفضل لتشغيل الشباب.

- التنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة لتكامل الجهود لتحقيق مرامي هذه الاستراتيجية حسب مجالات عملها، وتوجيه الدعم اللازم لتنفيذ أهدافها وبرامجها.

- العمل على مراجعة وتحديث الاتفاقيات الثنائية في مجال تنقل الأيدي العاملة الموقعة بين وزارات العمل بالدول العربية .

### ج - على مستوى منظمة العمل العربية :

1. تقديم المشورة الفنية بشأن عمل المجالس الوطنية للتشغيل أو الهيئات العليا واللجان الاستشارية الوطنية والهيئات المعنية بالإنتاجية، والصناديق الوطنية للتشغيل والضمان الاجتماعي، كلما طلب منها ذلك.

2. تصميم برامج نموذجية لتشغيل الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة تمول وتنفذ عربياً.

3. المساعدة في دعم الجهود البحثية والمسوح الميدانية في مجالات التشغيل والعمل اللائق، ووضع أدلة وتصانيف وتعريف ومنهجيات تخدم ذلك.

4. الاستمرار في إعداد تقرير دوري كل عامين حول أوضاع التشغيل والبطالة في الوطن العربي.

5. إعادة النظر بشكل دوري بالتصنيف العربي المعياري للمهن في ضوء تطور المفاهيم التكنولوجية والصناعية والعمل على تطبيقه في جميع الدول العربية.

6. تقديم الدعم للبرامج الهادفة للحد من تشغيل الأطفال والأحداث.
  7. متابعة انعكاسات المتغيرات الدولية والإقليمية على قضايا العمل والتشغيل.
  8. السعي إلى تفعيل دور الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل ، بحيث يتم من خلالها متابعة مؤشرات أسواق العمل في البلدان العربية .
  9. تطوير شبكة المعلومات العربية حول الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر.
  10. إقامة مرصد عربي للهجرة.
  11. اقتراح أدوات قانونية جديدة من اتفاقيات وتوصيات جديدة أو معدلة في المجالات التي تتعلق بتنمية القوى العاملة وتشغيلها وتحسين ظروف وشروط العمل.
  12. دعم جهود التعريب والترجمة في مجالات التشغيل والإنتاجية.
  13. القيام بجهود منسقة للتوسع في تبني معايير متابعة إدارة الجودة الدولية والتدريب عليها.
  14. إعداد تقارير دورية لمتابعة حالة إنجاز هذه الاستراتيجيات وفق مؤشرات مضبوطة حال إقرارها تعرض على الجهات الدستورية للمنظمة .
- سادسا: الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية:**
1. تحل هذه الاستراتيجية المحدثة من تاريخ إقرارها محل الاستراتيجية السابقة.
  2. يمتد نفاذ هذه الاستراتيجية لمدة عشر سنوات.
  3. يتم إدخال تعديلات عليها كلما استدعت الضرورة لذلك.